

وعلى قرار وزير الداخلية ووزير المالية ووزيرة السياحة والصناعات التقليدية المؤرخ في 19 أفريل 2018 المتعلق بضبط النظام المنطبق على تجار المصوغ من المعادن النفيسة والأحجار الكريمة لترصد المعاملات المسترابة والتصريح بها وخاصة الفصل 7 منه.

وعلى المعيار المهني لهيئة الخبراء المحاسبين المتعلق بالعناية الواجبة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب المؤرخ في أفريل 2018 وخاصة الفقرة 07 من الملحق الأول المتعلق به.

وعلى قرارات اللجنة التونسية للتحاليل المالية عدد 2 و عدد 4 و عدد 5 و عدد 6 و عدد 7 و عدد 8 و عدد 9 المتعلقة بالمبادئ التوجيهية لترصد العمليات أو المعاملات المسترابة والتصريح بها والخاصة بالمهنة المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

تذكر اللجنة التونسية للتحاليل المالية بأنه تم نشر القوائم المحيئة المتعلقة بالدول مرتفعة المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح والدول محل المتابعة من قبل مجموعة العمل المالي (كما هو مبين بالملحق)، على الموقع الرسمي للجنة التونسية للتحاليل المالية، تبعا للبيانين الصادرين عن مجموعة العمل المالي بتاريخ 2020/10/23 وبتاريخ 2020/12/18.

وعليه تؤكد اللجنة على وجوب اتخاذ تدابير العناية الواجبة المشددة و/أو التدابير المضادة التي نص عليها القانون الأساسي والنصوص الترتيبية المبينة آنفا.

المحافظ،

رئيس اللجنة التونسية للتحاليل المالية

مروان العباسي
مروان العباسي

